سيناريوهات بديلة لتطوير كليات ومؤسسات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

د/لبنى حسين راشد العجمي
أستاذ المناهج وطرائق تدريس العلوم المساعد
وعميدة كلية التربية الأقسام العلمية و الاقتصاد المنزلي للبنات في أبها

المقدمة:

يشهد العالم الآن ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين طفرة علمية ومعرفية وتكنولوجية بجانب الطفرة الهائلة في الاتصالات والمعلومات الرقمية الالكترونية والاتجاه نحو التفاعل مع ظاهرة العولمة Globalization بكل ما يرتبط بها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وقيمية ومعرفية واتصالية ، الأمر الذي أدى إلى نهوض مجتمعات دول العالم الأول والثاني والعديد من دول العالم الثالث إلى مراجعة نظمها التعليمية مراجعة شاملة وجذرية بغية إعداد مواطنيها ومجتمعاتها لتحديات القرن الحادي و العشرين ولتبوأ موقع استراتيجي على خريطة العولمة والتي لا تتسع إلا للمبتكرين والمبدعين والعلماء وأصحاب المهن التخصصية الدقيق * (١) .

وأمام المشكلات التي يتعرض لها التعليم العالي بعامة ومؤسسات إعداد المعلم بخاصة مثل الزيادة الكبيرة والمستمرة في إعداد الطلاب وقلة الموارد و الإمكانات ، والنقص في إعداد أعضاء هيئة التدريس الأكفاء وذوي الخبرة ، وضعف الصلة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مما أدى معه إلى انتشار ظاهرة البطالة بين المتعلمين ، كان لابد من البحث عن حلول لتلك المشكلات وخاصة مع تحديات عصر تنتشر فيه تكنولوجيا الاتصالات المزدوجة كالمؤتمرات المرئية Conference ، والوسائط التربوية فائقة الجودة Hypermedia ، والاتصالات البيانية المسموعة Audio graphic communication ، وبرامج الأقمار الصناعية Satellite programs ، ونموذج التعليم المرن The flexible learning model ، والذي يتميز باستخدام الوسائط المتعددة التفاعلية Interactive multimedia ، والتي تقوم على تخزين الرسائل على شبكة الاتصالات العالمية ومنها شبكة الانترنت ، وشبكات الاتصال بواسطة الكمبيوتر والأقراص المدمجة التفاعلية والجامعة الافتراضية * (٢) .

هذا وفي الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة على تطوير نظم وإعداد المعلم من خلال تطوير نظم الدراسة بها والقائم على التخصصات المتداخلة أو الدراسات البينية Interdisciplinary studies و كذلك تنمية النظرة الكلية في مجال العلم والمعرفة والتركيز على حل المشكلات وهي بطبيعتها غير معرفية Tran disciplinary وأيضاً التكامل بين التخصصات العلمية المختلفة

multidisciplinary ، وكذلك عدم الفصل بين المعرفة النظرية والمعرفية التطبيقية والتكنولوجية إذ يفترض تناولها في إطار واحد ، والاهتمام بالبعد المستقبلي في مجال الدراسة وتعدد الوسائط التعليمية كالحاسوب والانترنت بالإضافة إلى التعليم الالكتروني *(٣) .

١- إشكاليات الواقع للتعليم العالي ومؤسسات إعداد المعلم (السيناريو الواقعي – المرجعي) :

و ترتكز تداعيات هذا السيناريو فيما يلي :

امتداد للاتجاهات العامة والراهنة لمشكلات التعليم العالي ومؤسسات إعداد المعلم حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة كما هي عليه دون التعامل والتفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

و من تداعيات هذا السيناريو :

- إتباع سياسة القبول المفتوح وفي ذات الوقت عدم وجود معايير دقيقة للقبول في معظم الجامعات والكليات مما يضطرها إلى قبول أعداد كبيرة من الطلاب تفوق طاقتها الاستيعابية فضلاً عن عدم توجيه القبول لخدمة الاحتياجات الحقيقية للمجتمع .
- الإقبال على التخصصات النظرية بنسبة أكبر من التخصصات العلمية في كليات ومؤسسات إعداد المعلم وعدم وجود سياسة واضحة ومحددة لأساليب التوجيه التربوي والإرشاد الأكاديمي في الكليات و قبل الدخول إليها.
- الهدر التعليمي الناتج عن إضاعة الوقت في التنقل بين التخصصات العلمية أو عدم إكمال الدراسة الجامعية أو التأخر في التخرج أو التخرج بمستويات متواضعة وفي تخصصات متشعبة بالخريجين .
- ارتفاع كلفة التعليم العالي حيث انه من المعلوم قد تصل تكلفة الطالب في التعليم العالي من النفقات الجارية في حدود ٦١,٤٠٩ ألف ريال .
- قلة تطوير البرامج الجامعية مما جعل المناهج الجامعية لا تلبي متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع وسوق العمل.
- عدم التنسيق بين الجهات المسئولة عن التوظيف " سوق العمل " وبين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات إعداد المعلم ، مما أدى إلى تضاؤل معدلات التوافق بين متطلبات سوق العمل و كفاءة خريجي الكليات و تخصصاتهم .
- عدم قيام الكليات ومؤسسات إعداد المعلم بتحقيق متطلبات المجتمع فما زالت الكليات تهتم بالتخصصات النظرية والأدبية التي تشبع بها سوق العمل في حين يعاني المجتمع من نقص شديد في التخصصات العلمية والتطبيقية.
- ضعف التنسيق بين الكليات التربوية ومؤسسات إعداد المعلم و لاسيما في القضايا الدراسية و البحثية مثل عدم التنسيق في قبول الطلاب ، و نظم الدراسة والاعتراف بالدراسات العليا

والاستفادة من الأساتذة الزائرين والتنسيق في البرامج الصيفية ..إلى غير ذلك من الأمثلة التي جعلت كل كلية وكأنها منعزلة عن الكليات الأخرى.

- بطء حركة البحث العلمي وذلك بسبب انسغال الأستاذ الجامعي بتدريس أعداد كبيرة من الطلاب ، وعدم توافر الوقت الكافي لإجراء البحوث وقلة الخبرة العلمية والبحثية للأستاذ الجامعي ، وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية ، وطول الإجراءات الخاصة بالحصول على إجازات التفرغ العلمي لعضو هيئة التدريس ، وتعقد إجراءات الحصول على منحة بحثية مع قلة الجهات التي تقدمها .
- قلة الخبرة العملية لعضو هيئة التدريس في مجال التعليم العالي والجامعي والافتقار إلى التدريب والتعليم المستمر ، وقلة التأهيل التربوي الذي يعينه على أداء دوره التدريسي ، وارتفاع نسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس *(٤) .

مشكلة الدراسة :

بعد استعراض السيناريو المرجعي أو الواقعي واعتباره مشكلة قائمة بتصوراتها الراهنة يمكن بلورة هذه المشكلة على صورة تساؤلات :

ومن ثم تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي ؟

س : ما الرؤى المستقبلية لتطوير كليات ومؤسسات إعداد المعلم في ضوء التحديات العالمية المعاصرة ؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية تحاول الإجابة على ما يلي :

س١: ما واقع التعليم العالي ومؤسسات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية كإحدى دراسات الحالة بدول الخليج ؟ وما أهم المشكلات و الصعوبات التي تحد من أداء فاعليته بنجاح و كفاءة عالية؟

س٢: ما التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية المؤثرة على مسار وأهداف كليات ومؤسسات إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية حتى ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م ؟

س٣ : ما السيناريوهات البديلة لتطوير كليات و مؤسسات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحديات العالمية المعاصرة وبما يتماشى مع الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي حتى ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تهتم بتطوير كليات ومؤسسات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية كإحدى دراسات الحالة بمنطقة الخليج العربي وذلك في خضم مجموعة التحديات العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة ، وكذلك اهتمام تلك الدراسة بوضع رؤى مستقبلية كسيناريوهات بديلة لتطوير تلك الكليات والمؤسسات الخاصة بإعداد المعلم في ضوء إسقاطات مستقبلية تتناول التركيبة السكانية و توقعات إعداد الطلاب والخريجين حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف تلك الدراسة فيما يلي :

- كشف النقاب عن الصعوبات والعقبات والمشكلات التي تواجه كليات ومؤسسات إعداد المعلم وتحد من أداء فاعليتها بنجاح وذلك في ضوء متغيرات العصر وتحدياته وهذا ما يمثله السيناريو المرجعي أو الواقعي .
- إماطة اللثام عن أهم المتغيرات المستقبلية المتعلقة بالقيم الاجتماعية والعوامل الثقافية والمقدرات الاقتصادية والمتغيرات التكنولوجية المؤثرة على مسار وأهداف كليات ومؤسسات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية كإحدى دراسات الحالة case studies في منطقة الخليج العربي حتى ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .
- محاولة التوصل إلى وضع تصورات مستقبلية ممثلة في شكل سيناريوهات بديلة لكليات ومؤسسات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية وهو ما يمثله(السيناريو الإصلاحي) و(السيناريو الابتكاري) في ضوء التحديات العالمية المعاصرة وبما يتمشى مع الأوضاع الثقافية والاجتماعية للمجتمع السعودي المسلم .

منهج الدراسة :

تتبع الدراسة الحالية في منهجيتها العلمية المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب الاستعانة بأحد أدوات استشراف المستقبل ألا وهو السيناريو *(٥) ، وهو عبارة عن صياغة رؤى مستقبلية بديلة لأوضاع المجتمع السعودي حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م ، وتحديد طبيعة المسارات التي تؤدي بالمجتمع إلى أن يكون على صورة أو أخرى من الصور وبيان قدرة كل مسار مستقبلي على الوفاء بأهداف معينة يمكن أن تكون موضع الاتفاق العام ، وتحديد ما ينطوي عليه كل مسار من تكاليف وأعباء يتحملها المجتمع ، والكشف عن آليات التغيير والانتقال من المسار الحالي إلى كل مسار من المسارات المستقبلية التي يمكن تصورها ، وتستند الدراسة الحالية على ثلاثة أشكال من السيناريوهات هي :

أ- السيناريو المرجعي (Reference scenario) ويمكن أن يطلق عليه السيناريو الواقعي أو الامتدادي أو الخطي حيث أنه يمثل امتداداً للاتجاهات العامة الراهنة ، أي تصوراً لما يمكن أن يكون عليه الوضع من الوقت الراهن حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م ، إذا ما استمر النمط الحالي للفواعل الاجتماعية والتنظيمات المحلية تجاه التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية .

ب- السيناريو الإصلاحي أو الوسيط (Intermediate scenario) وهو يمثل مسار الحركة المجتمعية نحو الإصلاح حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م إذ يتم التركيز في هذا السيناريو على إزالة الفجوات و التناقضات الموجودة في السيناريو المرجعي .

ج- السيناريو الابتكاري (Creative scenario) ويمكن أن يمثل هذا السيناريو المسار المستقبلي الذي يسلكه المجتمع من الآن حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م وذلك فيما لو أطلقت طاقات الإبداع والابتكار الكامنة في المجتمع .

وتستند الدراسة الحالية في أسلوب السيناريو إلى عرض خطوات هي : الوصف أي وصف ما هو كائن بالفعل ، ثم التشخيص أي تشخيص نقاط القوة والضعف في أشكال السيناريو ، ثم عرض عدة بدائل مستقبلية تمثل سيناريوهات بديلة ، ثم عرض البديل الأمثل أو السيناريو الأمثل لطبيعة المجتمع من الناحية الثقافية والاجتماعية .

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

الحدود المرحلية: مرحلة التعليم العالي بعامة وكليات ومؤسسات إعداد المعلم بخاصة.

الحدود الجغرافية : كليات ومؤسسات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية كإحدى دراسات الحالة بمنطقة الخليج العربي .

الحدود الموضوعية : تتحدد الحدود الموضوعية في عرض ثلاثة أشكال من السيناريوهات :

- السيناريو المرجعي (الامتدادي أو الخطي) ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .
- السيناريو الإصلاحي حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .
- السيناريو الابتكاري حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .

الحدود الزمنية: تشمل إسقاطات مستقبلية من الآن وحتى العام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

٢- **السيناريو الإصلاحي أو الوسيط :(Intermediate scenario)**

ويرتكز هذا السيناريو على إجراء بعض الإصلاحات الموجودة في الواقع وإزالة ما به من فجوات أو مشكلات تعوق من تقدم مسيرة التعليم العالي بما فيه من كليات ومؤسسات إعداد المعلم ومن ثم يستند هذا السيناريو على إسقاطات مستقبلية لمؤسسات التعليم وإعداد الطلبة والخريجين والجهات المشرفة على التعليم والإنفاق التعليمي والتركيبة السكانية – بالإضافة إلى قيام الدراسة الحالية بعرض مصفوفة التأثيرات المتقاطعة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والتعليمية حتى ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .

- مؤسسات التعليم (المدارس والكليات الجامعية) :

(أ) جدول يوضح النمو لمؤسسات التعليم (المدارس والكليات الجامعية)

المؤسسات التعليمية	عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ	عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ
مؤسسات البنين	٢٧٧٢	١٤١٠٤
مؤسسات البنات	٥١١	١٥٩٤٤
الجملة	٣٢٨٣	٣٠٠٤٨

يلاحظ من هذا الجدول أن هناك نمواً متزايداً في أعداد المؤسسات التعليمية ويعني ذلك ضمنياً زيادة في أعداد المعلمين وأعداد الطلاب وكذلك زيادة في المخصصات المالية.

(ب) إعداد الطلبة والطالبات (جميع مراحل التعليم العام والعالي)

المراحل	عام١٣٨٩/١٣٩٠هـ	عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ
طلبة وطالبات المرحلة الابتدائية	٣٩٧,٠٠٠	٢,٣٨٥,٥٠١
طلبة المرحلة المتوسطة والثانوية	٧٧,٠٠٠	١,٩٧٠,١٦٩
طلبه وطالبات التعليم العالي	٧٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠
الجملة	٤٧٤,٠٠٠	٤,٧٧٥,٦٧٠

يلاحظ من هذا الجدول أن هناك نمو متزايد في جميع مراحل التعليم العام والعالي ويعني ذلك مستقبلاً زيادة الضغط على مرافق التعليم العالي والجامعي وزيادة تكلفة الطالب في جميع مراحل التعليم.

(جـ) تطور نسب الإنفاق التعليمي خلال الخطط الخمسية بداية من عام ١٣٩٠هـ حتى عام ١٤٢٥هـ

خطط التنمية	% ميزانية التعليم من الميزانية العامة
خطة التنمية(١) ١٣٩٠/١٣٩٥هـ	٩,٥
خطة التنمية(٢) ١٣٩٥/١٤٠٠هـ	١١,٨
خطة التنمية(٣) ١٤٠٠/١٤٠٥هـ	٩,٩
خطة التنمية(٤) ١٤٠٥/١٤١٠هـ	١٤,٤
خطة التنمية(٥) ١٤١٠/١٤١٥هـ	١٧,٧
خطة التنمية(٦) ١٤١٥/١٤٢٠هـ	٢٣,٣
خطة التنمية(٧) ١٤٢٠/١٤٢٥هـ	٢٥

يلاحظ من هذا الجدول الاستمرار المتزايد من قبل الحكومة على الإنفاق على التعليم وارتفاع تكلفة الطالب السعودي في جميع مراحل التعليم ، وكمتوسط عام فان متوسط تكلفة الطالب في وزارة التربية و التعليم (٧٣٢٢) ريالاً وبناء على ذلك يمكن توقع زيادة الإنفاق التعليمي بالوزارة للسنوات القادمة .

(د) توقعات مستقبلية بشأن إعداد الطلاب في مراحل التعليم العام بالمملكة حتى عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ

جدول يوضح أعداد الطلاب حتى عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ

المرحلة	السنة	أعداد الطلاب			
		بنين	بنات	الجملة	النمو%
ابتدائية	١٤٢٠/١٩هـ	١,٣١٥,٠٠٠	١,٢٧٧,٠٠٠	٢,٥٩٢,٠٠٠	%٣٣,٤
	١٤٣٠/٢٩هـ	١,٦٩٣,٠٠٠	١,٧٦٥,٠٠٠	٣,٤٥٨,٠٠٠	
متوسط	١٤٢٠/١٩هـ	٥٤٢,٠٠٠	٤٨٧,٠٠٠	١,٠٢٩,٠٠٠	%٤٤,٧
	١٤٣٠/٢٩هـ	٧٦٢,٠٠٠	٧٣٦,٠٠٠	١,٤٩٨,٠٠٠	
ثانوي	١٤٢٠/١٩هـ	٢٩٢,٠٠٠	٢٨٤,٠٠٠	٥٧٦,٠٠٠	%٥١,٧
	١٤٣٠/٢٩هـ	٤٣٢,٠٠٠	٤٤١,٠٠٠	٨٧٤,٠٠٠	

يلاحظ من هذا الجدول الزيادة المستمرة في الالتحاق بجميع مراحل التعليم من الطلاب وبالنظر إلى أكبر المراحل هي مرحلة التعليم الثانوي باعتبارهم مدخلات التعليم العالي والجامعي نجد : سيحدث تزايد شديد على الالتحاق بالتعليم العالي ولاسيما التربوي حيث من المتوقع أن يصل عدد الطلبة والطالبات الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي والجامعي إلى ٤٢٠,٠٠٠ ألف طالب وطالبة حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ والتزايد مستمر لسنوات قادمة بإذن الله.

(هـ) الإسقاطات المستقبلية للسكان حتى عام ٢٠١٠م :

من فحص منجزات التعليم والأخذ في الاعتبار " معدلات النمو " التي طرأت على مدخلاته وعناصره ، فيمكن إجراء تنبؤ علمي أو توقع بأهم عناصر العملية التعليمية على مدى المستقبل المنظور حتى عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ وهو عام نهاية سنوات خطة التنمية الثامنة في المملكة ، وقد أجريت دراسات استشرافيه على نظام التعليم السعودي شملت تلك التوقعات المستقبلية ونعرض من أهمها السكان والتعليم حيث يتضح من إحصاءات السكان في المملكة أن مجموع السكان بعد انقضاء العقد الأول من القرن الـ(٢١) يتوقع أن يصبح ٢٢,٢٥١,٢٨٧ نسمة ، وإذا كانت برامج التعليم يهمها في المستقبل أن تتفاعل مع مجموع السكان في إطار مفاهيم التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في الإعلام والإرشاد والتثقيف ، فان الجهود الرئيسية لوزارة التربية والتعليم تركز بصفة خاصة على الطلاب الذين هم في سن التعليم العام بدءاً من الصف الأول الابتدائي كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول يوضح توزيع السكان في الشرائح العمرية بين عامي ١٩٩٧/٢٠١٠م

السنة	عدد السكان	توزيع السكان حسب العمر و الجنس		
		العمر	الذكور	الإناث
١٩٩٧م	١٤,٥٩٨,٦٢٨	٦	٢٣٥,٧٧٨	٢٢٧,٨٧٦
		١٢	١٩٣,٩٢٠	١٨٨,٢٧٩
		١٥	١٧٧,٢٩٩	١٧٢,٥٢٩
٢٠١٠م	٢٢,٢٥١,٢٨٧	٦	٣٢٣,٩٤٠	٣١٢,٢٠٣
		١٢	٢٨٥,٩٥٩	٢٦٧,٢٠٣
		١٥	٢٦٤,٠٦٩	٢٥٥,٨٠٥

ومن الجدول يتضح أن النمو السكاني المرتقب يتطلب التحسب إلى الاحتياجات المستقبلية التعليمية من قبل الوزارة والأجهزة الأخرى المعنية بتوفير التعليم للأفراد وكافة متطلبات العملية التعليمية المادية والبشرية.

(و) عرض مصفوفة التأثيرات المتقاطعة وهي تمثل المتغيرات المجتمعية وامتدادها حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م وكذلك المتغيرات الثقافية والمتغيرات الاقتصادية والمتغيرات التكنولوجية المؤثرة على المجتمع السعودي حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م حيث تمثل العلامات (***) كثيرة الاحتمال أي احتمال حدوثها بدرجة كبيرة ، وتمثل العلامات (**) امكانية حدوثها(ممكنة) ، والعلامات (*) عدم إمكانية حدوثها أو(غير ممكنة) ، كما هو موضح بالجدول التالي :

المتغيرات	الاحتمالات	درجة الحدوث
المتغيرات المجتمعية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م	الأخذ بالاتجاه الإسلامي	***
	نسب الولاء و الانتماء	***
	مساهمة المرأة في المجتمع	***
	ربط المدرسة بمؤسسات المجتمع	***
	زيادة الحراك الاجتماعي	***
	زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم	***
	شيوع ظاهرة استقدام العمالة	***
المتغيرات الثقافية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م	تغيرات في قيم الشباب	**
	تأثر المؤسسات الثقافية بالعولمة	**
	إمكانية تأثر المجتمع بالغرب وثقافته	*
المتغيرات التكنولوجية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م	غرس الوعي التكنولوجي بمراحل التعليم المختلفة	***
	رعاية الطلبة المتميزين تكنولوجياً	***
	زيادة الوعي البيني وحماية البيئة	***

المتغيرات	الاحتمالات	درجة الحدوث
المتغيرات الاقتصادية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م	ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته	•••
	ارتفاع مستوى الدخل الفردي	•••
	ارتفاع مستوى الإنفاق الأسري	•••
	زيادة في حركة سفر المواطنين للخارج	••
	زيادة أعداد المشتغلين بالتجارة الحرة	•••
	الإقبال على العمل اليدوي والحرفي	•
	الميل إلى الأعمال المترفة	•••
	التحول إلى سعودة بعض المهن والوظائف	••
	حدوث شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص	••
	زيادة الإقبال على شراء الأسهم لتزويد الاستثمار	•••
	الاعتماد على القطاع الخاص في بعض المهن والوظائف	••
المتغيرات التعليمية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م	استيعاب مؤسسات التعليم العالي مخرجات التعليم الثانوي	•
	زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وزيادة الضغط على مرافق الجامعات	•••
	زيادة نسب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي	•
	التوازن بين التخصصات النظرية الأدبية مع التخصصات العلمية	•
	قلة الإقبال على العمالة الوافدة في مجال سوق العمل	•
	تكامل الكفاية الداخلية للتعليم العالي مع كفايته الخارجية	•
	الميل إلى زيادة الأنفاق على التعليم العالي	•
	الاستقلالية الإدارية والمالية لمؤسسات التعليم العالي	•

تداعيات السيناريو الإصلاحي أو الوسيط Intermediate scenario :

تتمثل تداعيات هذا السيناريو في عرض المتغيرات المجتمعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .

أولاً : المتغيرات الاجتماعية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م والتوقعات المستقبلية :

١- زيادة الاتجاه الإسلامي وتركيزه في بنية المجتمع السعودي وأنظمته ومؤسساته وتشمل (نظام الحكم، ونظام الأسرة، والنظام الاجتماعي والاقتصادي، والنظام التعليمي، والنظام القيمي والأخلاقي).

٢- زيادة نسبة الولاء والانتماء للوطن تحت مظلة تحقيق الحكم بالشريعة الإسلامية.

٣- زيادة مساهمة المرأة في مجال الإنتاج والخدمات بجانب قيامها بواجباتها بالأعمال المنزلية ورعاية أبنائها وبجانب دورها المؤثر في الحياة الفكرية والثقافية والتعليمية .

٤- ربط مؤسسات التعليم بالأسر والمجتمع المحلي والتعرف على مشكلات الطلاب الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساهمة الفعالة من جانب هذه المؤسسات في تقديم الحلول لتلك الأسر إيمانا بوجود أفراد أسوياء في المجتمع وتحقيق النمو والازدهار في المستقبل وفي ظل سياق مجتمعي سوي وسليم .

٥- زيادة الحراك الاجتماعي بهجرة الكثير من أبناء القرى والهجر إلى المدن .

٦- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي لتولي المناصب القيادية والإدارية بالمجتمع.

٧- تحقيق مفهوم التعليم للجميع (ذكوراً/إناثا) (بالغاً/راشداً).

ثانياً : المتغيرات الثقافية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م و التوقعات المستقبلية :

٨- هناك تغيرات في قيم الشباب بفضل تأثير مؤسسات الإعلام والاتصال كالتلفاز والصحف والمجلات والقنوات الفضائية والمكتبات العامة والجمعيات الأهلية والنوادي الثقافية وبيوت الشباب والجمعيات الثقافية والمنتديات والمهرجانات (الجنادرية وغيرها) .

٩- سوف تتأثر المؤسسات الثقافية بحركة الثقافة العالمية بوعي تام وحرص شديد وانتقاء متقن بعدما أصبح العالم كله كقرية كونية صغيرة بفضل وسائل الاتصالات والإعلام ومن أبرز تلك التغيرات الثقافية في داخل المجتمع السعودي:

- التغيرات في قيم الشباب و وضعية المرأة بعد فتح أبواب التعليم والعمل أمامها.
- تسارع حركة التأليف والترجمة والإبداع الفني الثقافي في مجال النشر الأدبي والقصصي وكتابة الشعر .
- تراجع معدلات الأمية بسبب ارتفاع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم للفتاة بجانب الفتى.
- عدم إمكانية التأثر بثقافة الغرب على الإطلاق .

ثالثاً : المتغيرات التكنولوجية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م والتوقعات المستقبلية :

١٠- زيادة في غرس الوعي التكنولوجي بمرحلة التعليم الثانوي وربطه بمرحلة التعليم العالي والجامعي .

١١- توجيه الطلبة المتميزين أو العناصر المتميزة والممتازة في مجال العلوم والتكنولوجيا بمرحلة التعليم الثانوي إلى المدارس الثانوية المتخصصة للعلوم والتكنولوجيا.

١٢- زيادة الوعي البيئي و التوجه نحو حماية البيئة .

رابعاً : المتغيرات الاقتصادية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م والتوقعات المستقبلية :

١٣- ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل الفردي والمجتمعي ومن ثم ارتفاع في مستوى الطموح والتوقعات لدى السعوديين وعدم الحاجة لديهم في الأعمال ذات الأجور المنخفضة والمكانة غير المرغوبة .

١٤- زيادة الطلب على التعليم العالي والجامعي لتولد المناصب القيادية والإدارية ومن ثم زيادة الدخل الفردي مع ارتفاع معدلات الاستهلاك داخل محيط الأسرة.

١٥- زيادة التوجه للإنفاق الأسرى والاجتماعي في المجالات الترويحية والثقافية واقتناء وسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة.

١٦- زيادة في حركة سفر المواطنين إلى مختلف بلدان العالم الأخرى للإغراض السياحية والتجارية والثقافية.

١٧- زيادة أعداد المشتغلين في أعمال التجارة الحرة وقلة الإقبال على الأعمال اليدوية والحرفية والميل نحو الأعمال المترفة .

١٨- زيادة التحول إلى سعوده عدد من المهن والوظائف بطريقة متوازنة لامتصاص الأيدي العاملة السعودية المتخرجة من نظام التعليم العالي خاصة بعد بزوغ فائض في الخريجين في بعض التخصصات.

١٩- شيوع ظاهرة استقدام العمالة الأجنبية في بعض التخصصات النادرة والدقيقة – وزيادة في استقدام العمالة الخدمية مثل المربيات والخادمات والسائقين .

٢٠- الميل إلى أحداث شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجالات الإنتاج والخدمات .

٢١- زيادة التوجه نحو استثمار الأموال في شراء الأسهم والسندات .

٢٢- زيادة الاعتماد على مؤسسات القطاع الخاص في المستقبل وخاصة بعد أن وصل القطاع الخاص إلى المستوى التنموي والذي يتطلب من خلاله في المستقبل إمكانية التوظيف لديه من حملة المؤهلات العليا الجامعية ومن ثم فمن الممكن التوقع بزيادة في المدارس الخاصة والأهلية حيث يتطلب خريجات وجامعيات على مستوى عالٍ من الجودة للتدريس بتلك المدارس وتكون على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية .

خامساً : المتغيرات التعليمية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م والتوقعات المستقبلية :

٢٣- على الرغم من قيام مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات إعداد المعلم بكامل طاقاتها الاستيعابية في الوقت الراهن ، ومع ذلك هنالك ما يقرب من (٣٠%) من خريجي التعليم الثانوي لم يجدوا لهم مقاعد في مؤسسات التعليم العالي .

٢٤- سوف تزداد مخرجات التعليم الثانوي أكثر من (٣) أضعاف خلال السنوات العشر المقبلة مما يعني ذلك زيادة الضغط على مرافق الجامعة.

٢٥- ما زالت نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي متدنية مقارنة بالدول الصناعية حيث تشكل (١٨%) من إجمالي الفئة العمرية (١٩- ٢٣سنة) التي توازي سن الانخراط في التعليم العالي .

٢٦- غلبة التخصصات النظرية والتربوية على مخرجات التعليم العالي، ومن ثم يتسم القطاع الحكومي وهو المستهلك الأول لمخرجات التعليم العالي بالتشبع في أغلب احتياجاته حتى قطاع التربية والتعليم بدءاً بالاكتفاء من اغلب التخصصات خاصة النظرية.

٢٧- تشكل العمالة الوافدة (٦٠%) من إجمالي القوى العاملة مما يعني قصور الكليات عن الوفاء بمتطلبات سوق العمل من التخصصات العلمية والفنية الآخذة في التزايد في ظل التنمية التي تنتظم كافة أرجاء المملكة الأمر الذي يعني إعادة النظر فيما تفرزه الكليات من تخصصات فائضة في الميادين الإنسانية ولاسيما التربوية .

٢٨- يشكو التعليم العالي من ضعف في كفايته الداخلية وفي البنى اللازمة للبحث العلمي ومن عدم التوسع في الدراسات العلمية والتقنية كما أن الكليات التقنية لا تستوعب أكثر من (٦%) من مجمل الطلاب فيه .

٢٩- تدني الإنفاق على التعليم العالي فهو لا يتجاوز (١١,٦%) من مجمل الإنفاق العام على التعليم .

٣٠- معاناة التعليم العالي من مشكلة تعدد الأجهزة المسئولة عن إدارته وضعف التنسيق بينها مما أدى إلى عدم توافر آلية فاعلة لاعتماد مدخل تخطيطي للتعليم بعامة وهذا يفسر الضعف الواضح في الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي وذلك على الرغم مما تنفقه الدولة على قطاع التعليم من مخصصات مالية ضخمة وصلت إلى (٢٥%) من إجمالي الميزانية في عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ إلا أن العائد المتوقع من هذا الإنفاق جاء متواضعاً ليس في كم المتخرجين وأعدادهم وإنما في نوعيتهم ومستوى مهاراتهم وقدراتهم .(٦)* .

ملامح السيناريو الإصلاحي أو الوسيط Intermediate scenarioوالتوقعات المستقبلية منه حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

الفرضيات الحاكمة لهذا السيناريو بعد عرض الإسقاطات المستقبلية وعرض مصفوفة التأثيرات المتقاطعة لجميع المتغيرات المجتمعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م نجد أن هذا السيناريو الإصلاحي ينطلق من أرضية معرفية ثابتة لا تبديل فيها : وهي أن المملكة العربية السعودية بلد إسلامي له خصوصيته الثقافية وله جذوره الحضارية الثابتة والأصلية ومن ثم تقوم فلسفة هذا البلد على الجمع بين قضيتي الأصالة والمعاصرة أي المحافظة على القيم والعادات والتقاليد والموروثات الأصيلة إلى جانب الانفتاح على كل ماهو جديد ولكن بشرط غربلة وانتقاء الثقافات الوافدة واخذ ما يتناسب منها مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، ومن ثم تتحدد معالم ومنطلقات هذا السيناريو الإصلاحي أو الوسيط فيما يلي :

٣١- تتعامل كليات ومؤسسات إعداد المعلم في المملكة مع ظاهرة العولمة بوعي شديد مع كل تداعياتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والمعرفية من خلال التحول إلى شطر

ثقافة الجودة الشاملة ، أو تطبيق مدخل الجودة الشاملة .Total quality mang والتي تعني تحقيق التميز والإتقان في العملية التعليمية وفق المعايير القومية والدولية ومما يؤكد وعي المملكة العربية السعودية بالمتغيرات العالمية والتفاعل مع قضية العولمة وتحقيق مفهوم الجودة الشاملة في التعليم قيام المملكة العربية السعودية من خلال وزارة التربية والتعليم بها بتبني برنامج المدارس السعودية الرائدة والتي تهدف إلى ربط المدرسة بمفهوم الجودة من خلال إتباع معايير علمية وتطبيق مقاييس مقننة على العملية التعليمية ، وإذا ما نظرنا إلى البعد المستقبلي في تلك الظاهرة نجد وعي القيادة السياسية بمتغيرات التعليم خاصة وأن تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الثانوي ضماناً لتحقيق جودة المدخلات البشرية في طلاب التعليم العالي ومؤسسات إعداد المعلم .

٣٢- تهتم كليات ومؤسسات إعداد المعلم بالدراسات المستقبلية future studies كمنهج لتطوير وتحديث التعليم العالي وذلك مثل إعداد الطالب المعلم للتفاعل التعليمي والثقافي الايجابي محلياً ودولياً ، وتحقيق مراكز متقدمة عالمياً في مجالات الرياضيات والعلوم وفق الاختبارات الدولية ومما يؤكد ذلك الاتجاه قيام وزارة التربية والتعليم بالفعل بوضع خطة للسنوات العشر القادمة تتناول بالتطوير والتحديث كافة المراحل التعليمية على المدى الزمني القادم (١٤٢٥-١٤٣٥هـ) وتنطلق خطة تطوير التعليم من رؤية الوزارة للسنوات العشر القادمة وهي تنص على : " سوف تتحقق بإذن الله تعالى في نهاية عام ١٤٣٥هـ رؤية وزارة التربية و التعليم – للتعليم العام – المتمثلة في تخريج طلاب وطالبات مزودين بالقيم الإسلامية معرفة وممارسة ، ومكتسبين للمعارف والمهارات والاتجاهات النافعة ، وقادرين على التفاعل الايجابي مع المتغيرات الجديدة والتعامل مع التقنيات المتطورة بكل كفاية ومرونة وعلى المنافسة الدولية والعالمية في المجالات العلمية والعملية والمشاركة الايجابية في حركة التنمية الشاملة وذلك من خلال نظام تعليمي قادر على اكتشاف القدرات والميول وبث الروح الايجابية للعمل وفي بيئة مدرسية تربوية محفزة على التعليم والتعلم ومن هنا نشير إلى أن هناك وعي تام لدى القيادة السياسية بأهمية ربط التعليم الثانوي بالتعليم العالي والجامعي كمنظومة شاملة متطورة للتعليم .

٣٣- من المتوقع مستقبلاً استمرار الزيادة في إنشاء كليات ومؤسسات إعداد المعلم لمواكبة الزيادة في إعداد السكان والتي من المتوقع أن يصل عدد السكان في المملكة بحلول عام ٢٠٢٥م إلى ٤٣ مليون نسمة ، و كذلك من المتوقع زيادة نسب الإنفاق على التعليم من قبل الحكومة خاصة وقد بلغت الميزانية المخصصة للتعليم بجميع مراحله في عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ إلى ٥٣,٣ مليار ريال وهذا يشكل ما يقرب من ٢٥% من الميزانية العامة للدولة ، كما تضاعفت ميزانية التعليم العالي أكثر من ١٠٠مرة خلال الفترة ما بين ١٣٨٥هـ و ١٤١٥هـ وعليه سوف تشهد السنوات المقبلة جهوداً واضحة لفتح أبواب التمويل الخارجي لمؤسسات التعليم

العالي(كالمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة ورجال الأعمال والأفراد) وظهور ما يسمى بالجامعة المنتجة وهي كأحد الجهات لتقديم الاستشارات العلمية والإدارية ، وإنشاء ما يسمى بصندوق التعليم العالي والذي من خلاله يتم دعم مرافق الكليات وإنشاء أقسام جديدة بها .

٣٤- تسعى كليات و مؤسسات إعداد المعلم إلى إجراء مجموعة من الاختبارات وعقد لقاءات شفهية وتحريرية بغية انتقاء الطالب المعلم بالكلية ولديه الميول للعمل بمهنة التدريس مستقبلاً وفي ذات الوقت تقوم كليات ومؤسسات إعداد المعلم بإحداث تغيرات جذرية في بعض التخصصات المكدسة والتي لا تتجاوب مع سوق العمالة لمنع تكدس الخريجين وانتشار ظاهرة البطالة بينهم

٣٥- من المتوقع قيام كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلم بإعطاء وزن مناسب للبحوث العلمية داخل كليات التربية بحيث يصبح جزءاً أساسياً متكاملاً مع باقي مكونات البرنامج الدراسي للكلية ، وكذلك تعزيز استخدام و تدريس اللغات الأجنبية كمادة إجبارية على جميع التخصصات داخل كلية التربية .

٣٦- من المتوقع قيام كليات و مؤسسات إعداد المعلم بنشر ثقافة التعليم الالكتروني مثل التعامل مع الحاسوب وشبكات الانترنت والوسائط التعليمية المتعددة ومن ثم يخفف عبء التقويم عن كاهل المحاضرين خلال نقله إلى الطلاب لاكتشاف قدراتهم الذهنية والفكرية والتحصيلية وكذلك استفادتهم من التغذية الراجعة Feed back في تحسين تعلمهم واعتبار التعلم/ التقويم عملية واحدة لا تتقسم .

٣٧- من المتوقع قيام كليات ومؤسسات إعداد المعلم على استبقاء العناصر المتميزة من أعضاء هيئة التدريس ممن تتوافر فيهم الخبرة التعليمية والتدريسية والبحثية والتكنولوجية هذا إلى جانب قيام كليات ومؤسسات إعداد المعلم على وضع خطة متكاملة للتدريب المستمر للطلاب ودعم و تشجيع نوادي العلوم بالكلية بغض النظر عن التخصصات الدراسية المختلفة للطلاب .

b. ملامح السيناريو الابتكاري (creative scenario) و التوقعات المستقبلية منه حتى عام ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م .

و ينطلق هذا السيناريو من تحقيق الابتكار والإبداع في منظومة التعليم العالي الخاص بكليات ومؤسسات إعداد المعلم وإحداث تطوير نوعي في كافة مدخلات هذا النوع من التعليم لكي تتحسن مخرجاته وترتفع إلى المستويات المنشودة وذلك بتطوير عملية التعليم والتعلم ذاتها ، وبالتنمية المهنية للقوى البشرية المشاركة في التطوير وبربط عمليات التطوير بالبحث العلمي المتواصل وبإدارة عملية التطوير بما يكفل فهم أهدافه من قبل كل المعنيين به وقدرتهم على تطبيقه بصورة فاعلة تضمن حدوث التطوير واستدامته ، كذلك لابد من ضبط مستوى جودة التعليم من خلال تقويم مخرجات التعليم وأداء أعضاء هيئة التدريس وكليات ومؤسسات إعداد المعلم وإدارتها وفق المعايير العالمية والارتقاء بها بصورة مستمرة ، وتعزيز الموارد اللازمة للتطوير النوعي في التعليم بمعالجة أسباب الهدر في

الإنفاق وابتكار أساليب و وسائل أجدى في العمل وتنويع مصادر التمويل عن طريق مشاركة مؤسسات المجتمع المحلية وهيئاته وأفراده .

ويأتي هذا السيناريو الابتكاري مكملاً للسيناريو الإصلاحي أو الوسيط وليس مكرراً لبنوده الإصلاحية السابقة ، ومن ثم تتحدد معالم ومنطلقات هذا السيناريو الابتكاري فيما يلي :

- من المتوقع حدوث تطوير في أهداف كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلم من حيث قيام كليات التربية برفع كفاءة التربويين العاملين أثناء الخدمة ، والمساهمة في تطوير السياسات والممارسات التربوية ، وتقديم الحلول الابتكارية والإبداعية في مشاكل التعليم المختلفة ، وأعداد الباحثين من خلال برامج ونظم الدراسات العليا وتقديم الحلول العلمية والتطبيقية للمشاكل التربوية المختلفة والمشتركة ، والعمل على توحيد وتنسيق الجهود في مجال البحوث والدراسات العلمية بين كليات التربية المختلفة .

- من المتوقع قيام كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلم بتطوير نظم الدراسة وما يتعلق بها من خطط ومقررات دراسية ومناهج تعليمية للأخذ بنحو إنشاء التخصصات المتداخلة أو الدراسات البينية Interdisciplinary studies والتي تعكس التداخل والتعاون بين الأقسام الداخلية المختلفة بالكلية مثل مقررات التربية البيئية على سبيل المثال ، وكذلك التوجه نحو إعطاء المزيد من تكامل التخصصات multidisciplinary بين الأقسام المختلفة داخل الكلية مثل تدريس مادة كمبيوتر تعليمي على سبيل المثال .

- من المتوقع عدم حدوث تغيير كبير في مجال الاستقلالية الإدارية والمالية لكليات ومؤسسات إعداد المعلم على نحو كبير يذكر – و لكن من المتوقع حدوث تغيير في الهيكل التنظيمي والأكاديمي لكليات التربية من خلال قيام كليات ومؤسسات إعداد المعلم وبنائها على الأقسام المهنية و وحدات البحوث والتدريب المرتبطة بها مثل : قسم السياسات والإدارة التربوية – قسم التربية الخاصة ورعاية المعوقين – قسم رياض الأطفال ورعاية الطفولة – قسم الإرشاد والتوجيه والتقويم التربوي – قسم التربية المهنية والتدريب .

- من المتوقع زيادة عدد سنوات الدراسة بكليات ومؤسسات إعداد المعلم إلى (٥) سنوات على غرار المهن الأخرى في المجتمع كالطب والهندسة بحيث يكون العام الأخير من الدراسة عام تدريبي كامل للطالب داخل المدارس ويشرف عليه أساتذة متخصصين من الكلية كأحد الشروط الأساسية للتخرج ، هذا مع التوقع بإنشاء جهاز إرشادي و أكاديمي داخل الكلية – إمكانية إحداث شراكة مهنية بين كليات ومؤسسات إعداد المعلم وبين المدارس المحيطة بها وذلك من خلال قيام تلك الكليات بتصميم برامج للتنمية المهنية للمعلمين على رأس العمل وفق احتياجات التدريب الخاصة بهم والتي تم التعرف عليها من خلال قيام الكلية بإرسال استبيان تتطلع فيه أهم الاحتياجات التدريبية للمعلمين وترجمتها في صورة برامج ثم قيام المدرسة بتنفيذ تلك البرامج على رأس العمل on-job-training .

– من المتوقع مطالبة كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلم وزارة التربية والتعليم بإنشاء مدرسة نموذجية ملحقة بكل كلية أي مدرسة تتبع الكلية وتكون نموذجية للمستويين المتوسط والثانوي تكون نموذجاً للتجارب والخبرات الجديدة التربوية.

– إمكانية إحداث شراكة مهنية بين كليات ومؤسسات إعداد المعلم وبين وزارة التربية والتعليم ومرتبطة بإحدى وحداتها المسئولة عن إصدار تراخيص مزاولة مهنة التدريس لمن تنطبق عليهم الشروط و وفق ما يسمى بتحقيق أخلاقيات المهنة (الميثاق الأخلاقي) .

– إمكانية إحداث شراكة مجتمعية بين كليات ومؤسسات إعداد المعلم مع المجتمع المحلي من خلال قيام كليات التربية بتحديث المكتبات لديها لتكون مكتبات الكترونية ويتوافر فيها الكتب والمراجع الحديثة والموسوعات التربوية التي من شأنها خدمة العلمية التعليمية والطلبة من جهة وكذلك خدمة المجتمع المحلي من جهة أخرى من خلال توفير فصول لمحو الأمية لهم وتحقيق ما يسمى بالأمن الثقافي للمجتمع والدولة .

– من المتوقع إمكانية إحداث شراكة بين كليات ومؤسسات إعداد المعلم والمركز الوطني للقياس والتقويم وذلك في وضع معايير القبول بها بالنسبة للطلبة المتخرجين من التعليم الثانوي ، كذلك من المتوقع إحداث شراكة بين تلك الكليات وبين مكتب المعايير التربوية داخل إدارات التعليم لوضع معايير ومؤشرات الجودة الشاملة بالمدارس وكذلك تشكيل فرق لإجراء التقويم الشامل للمدارس .

– من المتوقع مستقبلاً قيام كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلم نحو استخدام البورتفليو التعليمي (الحقيبة التقويمية) وهي عبارة عن ملف تقويمي يشمل الطالب منذ التحاقه بالكلية حتى يتم التخرج منها وكذلك تدريب الطلبة على إجراء بحوث الفعل أو الأداء Action Research هذا بالإضافة إلى البورتفليو الخاص بعضو هيئة التدريس داخل الكلية وتقييم إنتاجه العلمي وبحوث الأداء المشارك فيها داخل الكلية وقدرته على إحداث القيمة المضافة للتعليم كما هو متبع في الدول المتقدمة .

– من المتوقع مستقبلاً زيادة فاعلية الشراكة partnership بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تمويل كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلم وذلك بعد التوقعات الإحصائية للسكان والتي تشير إلى ارتفاع نسب السكان مستقبلاً نتيجة تحسين الظروف الصحية والبيئية وبالتالي فهناك توقع في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ومؤسساته ومرافقة ، الأمر الذي :

– يؤدي إلى تقلص دور الدولة في التمويل الحكومي للجامعات وإفساح الفرصة وتسهيل المناخ الاستثماري أمام القطاع الخاص لاستثمار أمواله في مجال التعليم من خلال الاستثمار في المباني التعليمية والتجهيزات والأثاثات والمعامل والآلات والمعدات والمشاغل التربوية وطباعة الكتب تسهيل الانتقالات وذلك فيما يُعرف بخصخصة التعليم privatization وجعل التعليم العالي ببعض المصروفات الدراسية وذلك لتوقع المزيد من الجودة والامتياز بما يسهم في وجود مخرجات تعليمية تتسم بالكفاءة و الفاعلية وتلبي متطلبات الفرد والمجتمع وسوق العمل الآنية والمستقبلية .

المراجع الخاصة بالدراسة :

(١)* استمدت الباحثة الفكرة من اعتمادها على المراجع التالية :

- عبد الخالق عبد الله : " العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها " ، مجلة عالم الفكر ، المجلد(٢٨) ، العدد(٢) ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩م .
- حسنين توفيق إبراهيم : " العولمة – الأبعاد و الانعكاسات السياسية " مجلة عالم الفكر ، المجلد (٢٨) ، العدد(٢) ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أكتوبر – ديسمبر ، ١٩٩٩م .
- برهان غليون : " العولمة وحوار الثقافات " ، مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٨م .
- نبيل علي: " الثقافة العربية و عصر المعلومات "، مجلة عالم المعرفة، العدد(٢٦٥)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير ٢٠٠٠م.

(٢)* استمدت الباحثة الفكرة من اعتمادها على المراجع التالية :

- عبد العزيز عبد الله السنبل ، نور الدين محمد عبد الجواد : الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في خدمة المجتمع ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
- صبحي القاسم، التعليم العالي في الوطن العربي، الأردن، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠م.
- سعد الدين إبراهيم (محرر)، تعليم الأمة العربية في القرن الحادي و العشرين – (الكارثة والأمل)، ملخص مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، عمان منتدى الفكر العربي، ١٩٩١م.
- مرزوق الغنيم : دور المناهج الدراسية في خدمة التنمية البشرية في دول الخليج العربية ، الدورة الثالثة للموسم الثقافي التربوي ، الكويت ، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، مايو ١٩٩٦م .
- أحمد المهدي عبد الحكيم : التحديات التربوية للأمة العربية ، القاهرة ، دار الشروق ،١٩٩٩م .

(٣)* استمدت الباحثة الفكرة من اعتمادها على المراجع التالية :

- سعيد صالح الغامدي : في بيتنا جامعة – تكنولوجيا التعليم عن بُعد ، السعودية – جدة ، مكتبة المأمون ، ١٤٢١هـ .
- عبد الجواد بكر، قراءات في التعليم من بُعد، الإسكندرية، دار الوفاء لدُنيا الطباعة، ٢٠٠٠م.

- شبل بدران ، جمال الدهشان ، التجديد في التعليم الجامعي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، ٢٠٠٠م .
- إبراهيم محمد إبراهيم، مصطفى عبد السميع محمد، التعليم المفتوح و تعليم الكبار – رؤى و توجهات، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

(٤)* استمدت الباحثة تداعيات السيناريو (الواقعي – المرجعي) من المراجع التالية :

- محمد بن معجب الحامد و آخرون ، التعليم في المملكة العربية السعودية – رؤية الحاضر و استشراف المستقبل ، ط٣ ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥ م .
- عبد الله بن عقيل العقيل ، سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- علي أحمد مدكور ، تطوير التعليم العالي في الوطن العربي : الطريق إلى المستقبل ، مجلة حولية كلية المعلمين في أبها ، العدد (٦) ، وزارة التربية و التعليم – كلية المعلمين في أبها – مركز البحوث التربوية ، ١٤٢٥هـ .
- المؤتمر القومي السنوي التاسع (العربي الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان " التعليم الجامعي العربي عن بُعد–رؤية مستقبلية " جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي – دار الضيافة بجامعة عين شمس بقاعة المؤتمرات في الفترة من ١٧–١٨ ديسمبر ٢٠٠٢م.
- المؤتمر القومي السنوي العاشر (العربي الثاني) لمراكز تطوير التعليم الجامعي بعنوان جامعة المستقبل في الوطن العربي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي دار الضيافة بجامعة عين شمس بقاعة المؤتمرات في الفترة من ٢٧–٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣م.
- ندوة التعليم العالي في عسير : ربع قرن من الانجاز و العطاء في الفترة من ٢–٣ شعبان ١٤٢١هـ الموافق ٢٩–٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠م ، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز أمير منطقة عسير ، جامعة الملك خالد ، المركز الإعلامي بالجامعة محرم ١٤٢٣هـ .

(٥)* اعتمدت الباحثة في صياغتها للسيناريوهات على المراجع التالية :

- روبرت بالدوك ، ماذا يخبئ المستقبل ، تعريب : أحمد الجمل ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٤٢٣هـ .
- منتدى العالم الثالث ، مكتبة الشرق الأوسط ، الوثيقة الكاملة للمشروع البحثي مصر عام ٢٠٢٠م القاهرة نوفمبر ١٩٩٧م .
- منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، كراسة المختصر للمشروع مصر ٢٠٢٠م – عرض موجز للمشروع البحثي ، القاهرة ، يناير ١٩٩٨م .

- M. Godet, "From Anticipation to action-Handbook of strategic prospective, UNSCO, Paris, 1994.
- G. T. Kurian & G. T. Molitor (eds.) Encyclopedias of the future , vol.(3) , New York, Simon&Schuster Macmillan, 1996 .
- R. Slaughter(ed.) ; The Knowledge Base of Futures studies, Vol.(2) , Australia , DDM , Media Group , Victoria , 1996 .
- W. Bell. ; Foundation of Futures studies, Vol. (2), U.S.A. &London, Transaction publishers, New Brunsick, 1997.

(٦)* اعتمدت الباحثة في تصميم السيناريو الإصلاحي أو الوسيط على المراجع التالية:

- محمد بن معجب الحامد وآخرون : التعليم في المملكة العربية السعودية – رؤية الحاضر واستشراف المستقبل ، مرجع سابق .
- عبد الله بن عقيل العقيل : سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق.
- حمد بن إبراهيم السلوم ، التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية بين السياسة والنظرية والتطبيق – نظرة تقويمية ، الرياض ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
- محمد عبد السلام العجمي ، سعاد فهد الحارثي : المدرسة الابتدائية في المملكة العربية السعودية مفهومها – وظائفها – مشكلاتها ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٥هـ .
- رشدي أحمد طعمية، محمد بن سليمان البندري، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.